11 March 2009
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الثالثة والخمسون
٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

حلقة نقاش عن بناء القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى دعم المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

موجز مقدم من مديرة المناقشة

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في اجتماعها الرابع المعقود في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ حلقة نقاش تفاعلية للخبراء عن "بناء القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى دعم المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز".

٢ - وتألفت حلقة النقاش، التي ترأستها السيدة إينا بارك (جمهورية كوريا)، نائبة رئيسة لجنة وضع المرأة، من الخبراء التالية أسماؤهم: هيسو شين، أستاذة زائرة في جامعة أوها ومنز، سيول، وجييدر بورفانيكييني، أستاذة مشاركة في جامعة فيلنيوس، وغاري باركر، مستشار

فني أقدم في الشؤون الجنسانية والعنف الجنساني وحقوق المرأة، المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، واشنطن العاصمة، ومنسق حركة Men Engage Alliance؛ وبافانا كومالو، مشاركة في تأسيس وإدارة شبكة سونكي لكفالة العدل بين الجنسين؛ وناومي كاسيرير، أخصائية فنية أقدم، برنامج ظروف العمل والعمالة، منظمة العمل الدولية.

٣ - وكرر المشاركون التأكيد على الالتزامات العالمية والأطر المعيارية المتصلة بالمساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل، بما في ذلك في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأُشير في هذا الصدد إلى أهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونوقش عدد من صكوك منظمة العمل الدولية، بما فيها الاتفاقية المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات الأسرية (رقم ١٥٦) والتوصية الملازمة لها (رقم ١٦٥)، اللتان تقدمان توجيهات محددة بشأن السياسات والتدابير اللازمة لمساعدة النساء والرجال من العمال على التوفيق بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية. ويؤكد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨) على أهمية المساواة بين الجنسين بوصفها هدفاً من أهداف العدالة الاجتماعية ووسيلة لتحقيقها. وشدد المشاركون على أهمية وجود أطر تشريعية وسياساتية وطنية راسخة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. ولفت عدد من المشاركين الانتباه إلى السياسات وخطط العمل والتشريعات الوطنية التي وضعتها بلدانهم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤ - وناقش المشاركون كيف أدى تنظيم الأعمال، غير المأجورة منها والمأجورة، إلى عدم المساواة بين الجنسين ولاحظوا التكلفة التي ترتّبت بسبب ذلك على المرأة والتي تجلّت في شكل محدودية الفرص المتاحة أمامها في العمل وفي المشاركة السياسية. وقد أظهرت البيانات والبحوث المتوافرة وحالات عدم المساواة وعدم التوازن الكثيرة بين النساء والرجال. وغالباً ما تكون أعمال الرعاية غيرَ مأجورة، بل أنها في كثير من الأحيان لا تُعتبر عملاً. وتمّ التسليم بأنه لم تُبذل جهود كافية للاعتراف بأهمية الأعمال المترلية وأعمال الرعاية غير المأجورة، التي لا تؤخذ في الاعتبار عند حساب الناتج المحلي الإجمالي للبلدان، وبأنه لم تُبذل جهود كافية لجعل نظم الحسابات القومية ونظم القوانين والسياسات الوطنية تعكس قيمة هذه الأعمال. وتأثرت الأسر المعيشية الفقيرة بشكل خاص بالاستجابات غير الكافية في مجال السياسات وبعدم توافر الخدمات لكونها لا تملك إلا القليل جداً من الإمكانيات الاقتصادية لشراء السلع (مثل الأطعمة الجاهزة، والأجهزة التي توفر الوقت) أو الخدمات (مثل خدمات الرعاية الخاصة، والمساعدة المترلية) التي تساعدها على التوفيق بين المسؤوليات الاقتصادية ومسؤوليات الرعاية. ولاحظ المشاركون أن عدم الاعتراف بأعمال الرعاية عموماً يتجلى في إطار العديد من وظائف الرعاية المأجورة، بما في ذلك من حيث ظروف العمل والأجر.

وشدد المشاركون على أن الرعاية لم تحظَ بالاهتمام الكافي على صعيد جدول أعمال السياسات العالمية.

٥ - ووجه المشاركون الانتباه إلى عدد من الاتجاهات التي من المهم مراعاتها عند وضع السياسات. وتحديداً، فإن ما يجري من تغيرات كبرى في عالم العمل وعلى صعيد الأسر قد حدّ بشكل متزايد من قدرة الأسر على التوفيق بين مسؤوليات الرعاية والأنشطة الاقتصادية. كما أن التوسع الحضري والهجرة والتغيرات في التركيبات الأسرية وزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء قد قللت من توافر الدعم الأسري التقليدي في مجال تقديم الرعاية. وفي بعض المناطق، ازداد عدد الأسر المعيشية التي ترأسها نساء بشكل كبير. ففي بعض أجزاء منطقة أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، ترأس النساء ثلث الأسر المعيشية. ويؤدي ارتفاع أعمار السكان في بعض المجتمعات إلى زيادة أعداد المسنين الذين يحتاجون إلى رعاية، كما أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأوبئة الأخرى قد زادت من أعباء الرعاية الواقعة على عاتق الأسر، ولا سيما النساء والفتيات في الأسر المعيشية الفقيرة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في العديد من المجتمعات، تقليل ما يُقدّم من خدمات عامة، مما حمّل النساء والفتيات عبئاً أكبر في توفير الرعاية غير المأجورة.

٦ - واتفق المشاركون على أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في مجال توفير الرعاية بين النساء والرجال. ففي العديد من البلدان النامية والبلدان التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تتمثل إحدى المشاكل الخطيرة في عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات والعلاج، وكذلك عدم تطور الهياكل الأساسية. وأشار المشاركون إلى أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤثر، بشكل غير متناسب، على حياة النساء، سواء من حيث معدلات الإصابة أو من حيث العبء الذي يتحملنه في مجال توفير الرعاية والدعم للمصابين بالأمراض المتصلة بالإيدز. وفي حين لم تتمكن دوائر الصحة العامة من تلبية طلبات توفير الرعاية، فإن عبء توفير الرعاية انتقل إلى أجيال مختلفة من النساء في الأسر المعيشية ومنظمات الرعاية المترلية. ووجه المشاركون الانتباه إلى عدد من المبادرات الواعدة. ومن أمثلة ذلك أن إشراك الرجال في البرامج والحملات الوطنية الهادفة لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي ساعد على تثقيف الجمهور بالأدوار والمسؤوليات المنوطة بالرجال. واتفق المشاركون على أنه يجب بذل المزيد من الجهود في مجال الوقاية، مثل الجهود الرامية لنشر المعلومات المتصلة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وبزيادة استعمال الرفالات الذكرية. وشدد المشاركون على ضرورة أن تبذل الحكومات المزيد من الجهود في مجال توفير الخدمات الصحية، وعلى ضرورة توفير المزيد من الموارد.

٧ - وناقش المشاركون دور القوالب النمطية الجنسانية في إدامة عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل ومساهمته في عدم تكافؤ الفرص، بما في ذلك فرص التعليم والعمل والمشاركة السياسية. وساهمت القوالب النمطية الجنسانية في تحميل النساء عبئاً غير متناسب في إطار الأسرة المعيشية ومسؤوليات غير متناسبة في مجال توفير الرعاية بغض النظر عن مركزهن الاجتماعي الاقتصادي وعن انخراطهن في العمل، سواء النظامي أو غير النظامي. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الكثير من المجتمعات، تعُتبر النساء أقل قدراً، كما أن العنف ضد المرأة مقبول على نطاق واسع. أما الرجال، فيُعتبرون معيلين متفرغين وقاصرين عن تقديم الرعاية.

٨ - ولمعالجة القوالب النمطية الجنسانية، شدد المشاركون على أن الحلول يجب أن تشمل أنشطة مستدامة لجعل عقلية الناس أكثر ميلاً نحو أدوار جنسانية أكثر تكافؤاً. وسُلِّط الضوء على عدة ممارسات، تشمل: وضع وإنفاذ التشريعات التي تمنع التمييز والقوالب النمطية؛ وتغيير الأقوال والأمثال السلبية لتصبح أكثر إيجابية؛ وتنفيذ حملات توعية محددة الهدف؛ والتعاون مع المؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام والقادة الدينيين وقادة المجتمع المحلي والمجتمع المدني في التصدي للقوالب النمطية. وأنشأ عدد من البلدان جوائز تُمنح للأفراد والشركات والمؤسسات التي عززت المساواة بين الجنسين والقضاء على القوالب النمطية. وجرى أيضاً التشديد على أهمية وجود أمثلة يمكن أن تُحتذى. فقد اعتُبر قرار وزير الخارجية النرويجي بأخذ إجازة أبوة لمدة شهر مثالاً مهماً. وطُرحت أيضاً الحاجة إلى التصدي للممارسات العرفية والتقليدية الضارة مثل الزواج المبكر. وشدد المشاركون بصفة خاصة على دور وتأثير وسائط الإعلام، بما في ذلك أهمية عرض صور إيجابية لكل من النساء والرجال كمقدمين للرعاية. ولوحظ أن جهود وسائط الإعلام كانت أكثر نجاحاً عندما تضافرت مع جهود تقديم المساعدة، على سبيل المثال، في المدارس وأماكن العمل وجماعات المجتمع المحلي.

٩ - ولتلبية الاحتياجات في مجال الرعاية والتصدي لأوجه عدم المساواة وعدم التوازن المستمرة في تقاسم العمل بين المرأة والرجل، أشار المشاركون إلى أن ثمة حاجة إلى وضع تدابير تشريعية وسياساتية راسخة في طائفة من المجالات مثل الحماية الاجتماعية وسوق العمل والصحة والتعليم والهياكل الأساسية. وشدد المشاركون على الحاجة إلى مناقشة طريقة وضع السياسات. فقد لوحظ على سبيل المثال أن العديد من السياسات الصحية/الاجتماعية تتجاهل دور الآباء ومسؤوليات الرجال في تقديم الرعاية، مما يعزز بالتالي القوالب النمطية للنساء كمقدمات للرعاية. وعلى سبيل المثال، تقوم تدابير السياسات الأسرية في بعض البلدان على هدف المساواة في تقاسم المسؤوليات بين الرجل والمرأة، في حين أن تدابير

السياسات الأسرية تسترشد في بلدان أخرى بمفاهيم ترى أن دور الرجل يتمثّل في ''مساعدة'' المرأة في هذه المسؤوليات.

١٠ - شدد المشاركون على ضرورة بذل المزيد من الجهود لإشراك الرجال والفتيان في تقديم الرعاية على مستوى الأسرة والعمل المأجور في مجال الرعاية. ونوقشت أهمية تعزيز تحمل أعباء الأبوة بفعالية ومسؤولية. ففي حين أن بعض الرجال يزيدون مشاركتهم في رعاية الأطفال، لا تزال مشاركة الرجل منخفضة نسبيا بصورة عامة. وقُدم عدد من النماذج عن السبل الإيجابية لإشراك الرجال والفتيان، مثل: تشجيع مشاركة الرجل في تقديم الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة وعند الولادة؛ وزيادة دورات الإعداد لتحمل مسؤوليات الأبوة؛ وتوفير الفرص للفتيان للمشاركة في أعمال الرعاية في مختلف سياقات التنشئة الاجتماعية، بما في ذلك في البيت، والمدرسة، والمؤسسات الدينية. وقامت العديد من البلدان بإشراك الرجال في حملات توعية وطنية بشأن دور الرجل في تعزيز المساواة بين الجنسين، وبشأن مسائل من قبيل العنف ضد المرأة. وأسفرت هذه المبادرات عن حدوث تغير في المواقف وزيادة مشاركة الرجال والفتيان في تقديم الرعاية في المترل. وأحد الفوائد الأخرى الرئيسية لمشاركة الرجل في تقديم الرعاية هو تعزيز المساواة بين الجنسين بين صفوف الأطفال. وسلط المشاركون الضوء على ضرورة توسيع نطاق مثل هذه الممارسات الجيدة وإطلاع صناع السياسات عليها.

١١ - وأشير إلى العديد من التحديات التي تعترض إشراك الرجال والفتيان. فالعيادات التي تقدم رعاية ما قبل الولادة كثيرا ما تكون إما غير مستعدة أو غير مجهزة لإفساح المجال لمشاركة الرجل. وبعض من ينخرط من الرجال في العمل المترلي لا يحظون إلا بقدر يسير من الاعتراف الاجتماعي بعملهم، وقد لا يحظون بأي اعتراف، بل على العكس من ذلك ينبذهم أقرانهم. وأشار المشاركون إلى أن وجود الرجل في المترل، في بعض الحالات، يمكن أن يزيد من عبء العمل المترلي الذي تقوم به المرأة بدل أن يخففه.

١٢ - وأعرب المشاركون عن اتفاقهم على أهمية السياسات العامة في تعزيز مشاركة الرجل في تقديم الرعاية. واعتبروا أن غياب الاهتمام بدور الرجل في هذه السياسات انعكاس لتشاؤم صناع السياسات بشأن قدرة الرجل على تقديم الرعاية، وهو تشاؤم يتعين التغلب عليه. وأشار العديد من المشاركين إلى ضرورة إجراء مزيد من البحوث التي تتناول كلا من الفرص السانحة لزيادة مشاركة الرجال والفتيان في تقديم الرعاية، والتحديات التي تعترض ذلك، بما في ذلك إجراء دراسات عن الكيفية التي يمضي بها الرجال أوقاتهم خلال إجازة الأبوة وإجازة الوالدية.

١٣ - ونوقشت الجهود المبذولة في شتى المناطق لإنشاء وتوسيع ضروب متنوعة من الإجازات المستحقة، وتدابير الحماية الاجتماعية (مثل التأمين الصحي والمعاشات التقاعدية والعلاوات الأسرية)، والخدمات العامة. وثمة تباين كبير بين البلدان والمناطق في نطاق هذه التدابير، من حيث طول فترة الإجازة والمبالغ المدفوعة. واعتبر المشاركون أن توسيع خدمات الرعاية الصحية، بما فيها رعاية الأطفال، وكذلك الاستثمار في البنية الأساسية على نحو يمكِّن من توفير الوقت من أجل تخصيصه لأغراض أخرى كالتعليم والتدريب والتوظيف، أمر ذو أهمية حاسمة.

١٤ - ولاحظ المشاركون أن النساء أكثر استخداما من الرجال للإجازات المستحقة، فضلا عن ترتيبات العمل المرنة، بما في ذلك فرص العمل بالدوام الجزئي. كما لاحظوا أن احتمالات اعتبار المرأة مسؤولة ثانوية عن الكسب تتزايد مع تزايد طول الإجازة. ولاجتذاب الرجال نحو رعاية الأطفال، يستخدم عدد من البلدان ما يسمى بـ ''حصة الأب'' في الإجازة الوالدية - أي أن جزءا من الإجازة ينبغي أن يستفيد منه الأب فقط، وإلا فإنه يضيع على الأسرة. وقد زادت معدلات استفادة الرجال من الإجازات بفضل تطبيق هذه التدابير. وشدد المشاركون على أهمية رصد تلك المعدلات.

١٥ - ونوقشت حقوق العاملين بأجر في مجال الرعاية، بمن فيهم خدم المنازل، وظروف عملهم. ولوحظ أن هناك حوالي ١٠٠ مليون من خدم المنازل في جميع أنحاء العالم، ينتمي العديد منهم إلى فئات ضعيفة. وغالبا ما يعمل هؤلاء الخدم في ظروف سيئة جدا ويكدحون للنهوض بمسؤولياتهم الأسرية. وجرى التأكيد على ضرورة تحسين مستوى الاعتراف بالعمل المترلي المأجور والرفع من قيمته وتعزيز الإشراف عليه. وهذا يتطلب إيلاء المزيد من الاهتمام بحقوق خدم المنازل في عمل لائق. وهذه المسائل مدرجة في جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي في بند وضع المعايير.

١٦ - وأكد المشاركون أن السياسات والبرامج يجب أن تنطلق من واقع الحياة اليومية للنساء والرجال والفتيات والفتيان. وأعربوا عن التسليم بوجوب بذل جهود أقوى لإشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن فيهم مقدمو الرعاية والمستفيدون منها، وذلك في جميع مستويات صنع القرار. وأكدوا بصفة خاصة على الحاجة إلى زيادة إشراك جميع أصحاب المصلحة في هذه الجهود، بما في ذلك الدول، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات الأهلية. إذ يجب ألا يلقى عبء الرعاية على الأسر وحدها، ولا سيما النساء والفتيات.

١٧ - ولوحظ أن وضع السياسات والتدابير الرامية إلى تعميم أهداف المساواة بين الجنسين بصورة فعالة يتطلب التزام الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل الحكومات، والقطاع الخاص، ونقابات العمال. كما يتطلب التزاما مستمرا بتخصيص موارد للقطاعات الاجتماعية. وأكد المشاركون على ضرورة مواصلة البحث في فائدة أدوات من قبيل إجراء استقصاءات عن استخدام الوقت من أجل تزويد صناع السياسات بالمعلومات. ولا بد في هذا الصدد من الحصول على ردود من قطاعات متعددة، وإقامة شراكات، وتعزيز التنسيق. وأشار المشاركون إلى أن المبادرات والتدابير المتعلقة بالسياسات الجيدة المتخذة في القطاع العام ينبغي تكرارها في القطاعين الخاص وغير النظامي. وأشير أيضا إلى ما للمجتمع المدني والمنظمات النسائية من دور هام في تعزيز المساءلة ومراقبة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها على الصعيدين العالمي والوطني.

١٨ - وناقش المشاركون الجهود المبذولة لبناء القدرات من أجل تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في القوانين والسياسات والبرامج، كما ناقشوا التحديات التي تعترض ذلك. وقد وضعت منظمة العمل الدولية مجموعة من الأدوات، مثل المراجعة الحسابية التشاركية في المساواة بين الجنسين، لتقديم التوجيه للسياسات والإجراءات العملية. وقدم المشاركون أمثلة قطرية وإقليمية شتى، بما فيها عمليات تقييم القوانين والسياسات من حيث أثرها الجنساني؛ وتطبيق التحليل القائم على نوع الجنس في جميع القطاعات الحكومية؛ والجهود الرامية إلى جمع ورصد البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وفئات العمر؛ وإجراء استقصاءات بشأن استغلال الوقت؛ وإعداد الميزانيات على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وأكد المشاركون على الحاجة إلى توسيع نطاق هذه الجهود وتحسينها، وإلى تبادل المعلومات بشأن ما هو متاح من أدوات ومعايير ومنهجيات ومؤشرات تراعي الاعتبارات الجنسانية، فضلا عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

١٩ - وأعرب المشاركون عن قلقهم من أن التوترات التي تنشأ عن عدم التوازن بين العمل والأسرة يحتمل أن تزداد سوءا في أعقاب الأزمة المالية. فقد أثبتت التجارب السابقة أن حالات الانكماش المالي تنحو إلى أن تضر النساء أكثر من الرجال، لأن ما يسبق الأزمة من حالة عدم المساواة بين الجنسين في المترل وفي سوق العمل يضع المرأة في مواقع ضعف فعلي، لأن سيطرتها على الممتلكات والموارد تكون أقل، ومعدلات حصولها على العمل تكون أدنى، ونشاطها يتركز أكثر في أصناف العمل غير النظامية والمتسمة بالهشاشة، لكونها تحصل على دخل أقل، ولأن استفادتها من الحماية الاجتماعية تكون أضعف. كما تنحو الخدمات العامة نحو الانخفاض كما ونوعا في ظل العمل بتدابير التقشف المالي، مما يلقي على الأسرة المزيد من مسؤوليات الرعاية، ويثقل كاهل المرأة والفتاة بالمزيد من العمل المترلي غير المأجور. فقد

بينت التجارب أثناء الأزمة المالية الآسيوية في عقد التسعينيات من القرن العشرين، على سبيل المثال، أن الإنجازات التي تتحقق في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يمكن أن تتآكل. ولذلك نبه المشاركون إلى أنه من اللازم إيلاء الأمر عناية فائقة ووضع برامج خاصة لاجتناب الآثار السلبية. ولوحظ أن هناك مبررات قوية لأن تتضمن برامج التحفيز استثمارات سخية في مجالي الحماية الاجتماعية والخدمات العامة. وأعرب المشاركون عن تطلعهم إلى أن يمكن الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية من أجل الحد من حالات ضعف السكان، والتخفيف من مسؤوليات الرعاية غير المأجورة، ودعم فرص العمل في قطاعي الرعاية والتعليم المتناميين، وهي كلها أمور تساعد على التوفيق بين العمل والأسرة، وتسهم في تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين، وتحقق نفعا اقتصاديا في نفس الوقت.